رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد(1685) السنة السابعة - الثلاثاء (29) كانون الاول 2009

اليـــــــوم في

الخميس المقبل خسوف جزئي للقمر

بغداد / المدى

اعلن مركز الفلك وفيزياء الفضاء في وزارة العلوم والتكنولوجيا ان خسوفا جزئيا للقمر سيشاهد ليلة الخميس المقبل.

وقال المركز: أن الخسوف سيشاهد في معظم الدول العربية وافريقيا واوربا ومعظم استراليا وتبلغ نسبة الخسوف ٨ بالمئة فقط من سطح القمر، مضيفا: أن الخسوف سيشاهد في العراق في الساعة التاسعة و٥٦ دقيقة من مساء الخميس المقبل بتوقيت بغداد ويصل ذروته في الساعة العاشرة و٢٤ دقيقة وينتهي في الساعة العاشرة و٥٢ دقيقة.واشار المركز الى أن هذا الخسوف سيحجب ظل الارض بقطاع صغير جداً من الحافة الغربية (اليمنى) لقرص القمر (البدر)، مؤكدا أن رؤية الخسوف لا تؤثر على العين ويمكن مشاهدته بالعين المجردة.

المدينة الإعلامية..مرة أخرى!

كلام اليوم

في احتفاء ادعائي، اعلن رئيس مجلس محافظة بغداد عن ارساء المدينة الإعلامية ،على إحدى الشركات وبسط امام المأ الخرائط التي سيتم بموجبها بناء المدينة المنتظرة. وفي اعلانه لم يتحرج السيد رئيس مجلس المحافظة، الذي نكن له الاحترام ، عن التعامل مع هذا المشروع الحيوي والخطير، كما لو انه ببساطة،مجرد مشروع اعماري يشبه سواه من مشاريع الطرق والجسور والحفريات، وهو بذلك يحتاج الى مستثمر وخرائط!

ويبدو ان الدولة المغفلة، بحكم غياب الرقابة المؤسساتية المستقلة، وتحول الفساد الاداري الى ظاهرة حياتية يومية، تغري باستغفال المواطنين وتحييد وعيهم، بحيث يصبح من السهل امرار قضايا خطيرة تمس اركان بناء الدولة ومستقبل البلاد،مرور الكرام.

فالمحافظة، وهي تعلن عن اختيارشركة ،لم يعرف لها نشاط ملموس أولاصحابها، في الحياة الإعلامية أو الثقافية في العراق الجديد، لم تأخذ بالاعتبار، وهي محسوبة على قائمة دولة القانون، ان امانة بغداد المعنية هي الاخرى بهذا المشروع كانت قد أعلنت قبل فترة عن فتح باب التقدم للجهات التي ترى في نفسها الأهلية لاقامة المدينة الإعلامية، وهو اجراء يعبر عن المسؤولية والشفافية ومراعاة القانون. ومن المؤسف أن يمرر مثل هذا المشروع على الهيئة العليا للاستثمارايضا،من دون ان تتوقف عند ما يميزه،سواء في موضوعه أو مضامينه أو الجهات المعنية بتسييره. ويبدو أنها هي الاخرى، لم ترمها أن تتكلف باستطلاع آراء وتقييمات اعلاميين ومؤسسات اعلامية ولو من باب رفع العتب!. وهي لم تأخذ بنظر الاعتبار أيضاً، أو هكذا قد يبدو من الوقائع التي آلت اليها الامور، ان توصيف المدينة الإعلامية ومفرداتها، ليس مما ينطبق على المشاريع التنموية الاخرى.ان أولوياتها لا تتمثل في الفنادق والمطاعم والمرافق الترفيهية والاستهلاكية ، بل في المرافق الحيوية، الإعلامية والثقافية والفنية، وفي ضمان توظيفها للارتقاء بوسائل الاعلام والثقافة والفنون في البلاد، وتفعيلها لتعميق العملية الديمقراطية وتأصيلها، وحمايتها من أي جهة مستثمرة، لا ترى فيها سوى موضوع للاستثمار الربحي المريح والمضمون والسريع. ان إلقاء نظرة متمعنة على المدينة الإعلامية في القاهرة، وهي من المدن الكبرى في هذا الميدان، تكفي للدلالة على طبيعة هذا الصرح الحيوي وكيفية التعامل معه. ولولا الهواجس التي توحي بها الاوضاع الراهنة، وكيفية التعامل مع الاعلام والثقافة ووسائلها، لقلنا ان الدولة هي الجهة المعنية بإنشاء هذه المدينة ورعايتها. وفي هذا السياق لابد من الاشارة الى ضرورة استثناء هذا المرفق الخطير من أي استثمارأجنبي أو حتى المشاركة فيه،وحمايته. ومثل هذه الضمانة والحماية،تتطلب كشف القدرة الاستثمارية للمتقدمين لبناء المدينة والمصادر المالية لهم والمتعاملين معهم من الباطن. بقي أن ننتظر كيف ستتعامل دولة القانون، برغم هذا التجاوز- وربما غير المقصود - للشفافية المنتظرة، مع المدينة الإعلامية؟

المدى

مخاوف من استغلال الموازنة في الصراع الانتخابي

تقرير برلماني يحدد أسباب الخلل الأمني

بغداد / نصير العوام

يدخل مجلس النواب في امتحان جديد مع بداية السنة الجديدة لكن هذه المرة لن يكون سياسيا فقط بل ماليا، الاسبوع المقبل الذي سيستأنف البرلمان فيه جلساته سيكون عاما جديدا، والذي يأمل الجميع فيه ان يحمل البرلمانيون معهم تفاؤل العام القادم، ثلاث قضايا مهمة ستعرض على المجلس اولها الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٠ وتقرير لجنة الامن والدفاع ، وامكانية عرض التعديلات الدستورية على الاستفتاء مع الانتخابات النيابية التي ستجري في اذار من العام القادم .

الاستفتاء على التعديلات الدستورية لم يكن ضمن جدول اعمال المجلس الاسبوع المقبل بيد ان مصادر برلمانية كشفت لـ (المدى) عن نيه لجنة تعديل الدستورعرض التعديلات على البرلمان وامكانية اجراء الاستفتاء عليها مع الانتخابات النيابية القادمة .

وقالت المصادر: ان هناك نية لدى لجنة تعديل الدستور عرض التعديلات على البرلمان لاقرارها، واضافت المصادر: ان اللجنة ستطلب من البرلمان وستحث المفوضية على امكانية اجراء استفتاء على الدستور مع الانتخابات النيابية. مشيرة الى ان اللجنة ستعقد اجتماعا موسعا قبيل عرض التعديلات، لحل اي خلاف حول بعض المواد.

من جانبه ايد النائب سامي الاتروشي عن الاتحاد الاسلامي الكردستاني عملية عرض التعديلات الدستورية على البرلمان وانهاء الخلافات بشأن بعض المواد من دون ترحيلها الى البرلمان المقبل.

وقال الاتروشي لـ (المدى): ان ترحيل تعديل مواد خلافية اساسية من الدستور الى دورة البرلمان المقبلة هروب من المشكلة بدلا من ايجاد حلول لها من قبل الكتل السياسية، مضيفا انه ليست هنالك جدية من قبل القادة السياسيين لحل تلك القضايا العالقة والمتمثلة بخمس فقرات اساسية وهي المادة ١٤٠ المتعلقة بتطبيع الاوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها و٤١ المتعلقة بالاحوال الشخصية وصلاحيات الاقاليم وصلاحيات رئيس الجمهورية والمواد المتعلقة بالنفط والغاز.

واوضح الاتروشي: ان لجنة تعديل الدستورانتهت من تقديم تقرير يقترح حسم التعديلات التي توصلت اليها وهي اكثر من ٥٠ مادة معدلة ومضافة والابقاء على المواد الخلافية كما هي لتشكل لجنة اخرى في البرلمان المقبل لتكمل المسيرة. داعيا الكتل السياسية الى ان تكون اكثر حرصا على حل تلك المشاكل العالقة.

وعن الموزانة الاتحادية لعام ٢٠١٠ التي عرضت على البرلمان الاسبوع الماضي وخضعت للمناقشة ، فما يزال النقاش حولها ساخنا، حيث ستتصدر الموازنة جدول اعمال البرلمان، وهي الاخرى قد تدخل في الصراع الانتخابي والمزايدات السياسية من خلال المناقشة داخل مجلس النواب ويقول النائب عن الائتلاف العراقي الموحد علي العلاق: ان هناك مَن يحاول تعطيل اقرار الموازنة المالية لعام ٢٠١٠ لاغراض وصفها بالانتخابية، مشيرا الى ان الموازنة المالية للعام المقبل يفترض ان تكتمل قبل نهاية الفصل التشريعي الحالي.

وتابع: لكننا سنبذل جهودا مع رئاسة البرلمان واللجنة المالية لتذليل العقبات واقرار الموازنة قبل نهاية الفصل التشريعي الحالي، وبحسب الدستور، فان المجلس لا يستطيع ان ينهي فصله التشريعي الا باقرار الموازنة المالية.

تقرير لجنة الامن والدفاع سيكون هو الاخر من ضمن اهم القضايا التي ستعرض على البرلمان خلال جلساته القادمة ، حيث أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب عادل برواري ، أن التقرير النهائي لجلسات تضييف القائد العام للقوات المسلحة والوزراء والمسؤولين الأمنيين سيعرض على جدول أعمال جلسة مجلس النواب في الأسبوع المقبل. مشيرا الى ان التقرير سيحدد اسباب الخلل الامني في الاونة الاخيرة والذي ادى الى حدوث تفجيرات راح ضحيتها المئات .

إجراءات أمنية مشددة لحماية آبار النفط

المالكي : لابد من الرجوع لترسيم الحدود مع إيران وفق الخرائط لدى البلدين

بغداد / المدى

دعا رئيس الوزراء نوري المالكي إيران إلى الالتزام بجهود اللجان الفنية لإتمام عملية ترسيم الحدود بين البلدين.

وقال المالكي: إن سياسة العراق ودستوره لايسمحان بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما اننا لانسمح لهم بالامتداد على أراضينا، وماحصل في الفكة ما كان له أن يحصل ولابد من الرجوع إلى ترسيم الحدود وفق الخرائط المودعة لدى البلدين، مضيفاً: لانريد لأحد العبور إلى أراضينا ولو بشبر واحد وأن الحكومة اتخذت الموقف المطلوب بعدم التفريط بمصالح العراق واننا لسنا مع المفرطين ولسنا مع المصعدين.

واكد المالكي بحسب تصريحات اعلامية إن الحدود العراقية- الايرانية مرسمة بالجو وما نحتاج اليه هو اسقاط هذا الترسيم على الأرض ووضع الدعامات الحدودية واننا سوف لن نفرط بقطرة نفط واحدة، وعلى الجانب الإيراني أن يسلم بالدعامات الحدودية، موضحاً أن موضوع حقل الفكة والبئر رقم (٤) لايؤثر على جولة التراخيص الثانية التي أعلنها العراق لتطوير عدد من الحقول النفطية لتحقيق إيرادات مالية لدعم برامجه الاقتصادية والعمرانية.فيما اتخذت الاجهزة الامنية في البصرة اجراءات امنية مشددة لحماية المنشآت النفطية والابار والمواقع النفطية المنتشرة في المحافظة.وقال رئيس اللجنة الامنية في مجلس المحافظة علي غانم: ان الاجراءات جاءت لغرض تامين الحماية اللازمة للشركات الاجنبية الفائزة بجولات التراخيص في الحقول النفطية في المحافظة، مضيفا ان الاجهزة الامنية اتخذت عدة فعاليات من شانها تامين الحماية، من بينها المسح الجوي بالطائرات على جميع المواقع النفطية الموجودة بالقرب من الحدود، وكذلك تأمين التجهيزات اللازمة من اسلحة ومعدات بالنسبة لقوات الحدود والجيش والشرطة حسب المهمات المتعلقة بها.

محمود عثمان : رواتب المسؤولين والنواب هي الأعلى بين دول العالم

بغداد / المدى

كشف النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان عن ان رواتب المسؤولين والبرلمانيين تفوق رواتب نظرائهم في دول العالم والمنطقة، داعيا مجلس النواب الى اعتماد آلية جديدة وتخفيض رواتب الدرجات الخاصة.

واضاف عثمان في تصريح صحفي: ان رواتب المسؤولين واعضاء مجلس النواب تفوق رواتب مسؤولي ونواب دول الجوار ودول العالم والمنطقة، مشيرا الى انه على الجهات التشريعية، وضع قوانين جديدة وتخفيض رواتب الدرجات الخاصة.وشدد عثمان على ان هناك تفاوتا كبيرا بين الدرجات الخاصة وبقية رواتب الموظفين بشكل غير معقول، مبينا ان العراق يأتي في الترتيب الثالث او الثاني بالمقارنة مع اعلى الدول في منح الرواتب، موضحا ان رواتب المسؤولين والبرلمانيين في دول الخليج والجوار هي اقل من رواتب المسؤولين في العراق.

وزارة النفط : السنوات الست المقبلة سنصدر ١٢ مليون برميل يوميا

بغداد / المدى

دعت وزارة النفط ، منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك الى ان تعيد حساباتها في الحصص المقررة لأعضائها، وبما يتلاءم مع الاحتياطي الذي يمتلكه كل عضو، مؤكدة أن العراق سيسعى في السنوات الست المقبلة لتصدير ١٢ مليون برميل يوميا.واكد المتحدث الرسمي باسم الوزارة، عاصم جهاد في تصريح صحفي، إن سعي العراق لزيادة إنتاجه النفطي خلال السنوات المقبلة هو حق طبيعي له، لامتلاكه احتياطيا كبيرا من النفط الخام، داعيا منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك لأن تعيد حساباتها في الحصص المقررة لأعضائها وأن تعطي العراق حقه الطبيعي في تصدير نفطه الخام بما يتلاءم مع الاحتياطي الذي يمتلكه، مضيفا ان العراق سيسعى خلال السنوات الست المقبلة للوصول بإنتاجه من النفط الخام إلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد أن تم عرض بعض حقوله النفطية للتطوير ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية.

اعـــــــــــــــلان

برنامج استثماري لبناء (٥٠٠) خمسمائة ألف وحدة سكنية في العراق

مقدم من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق كانون الأول ٢٠٠٩

تعرض الهيئة الوطنية للاستثمار برنامجها لبناء (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف وحدة سكنية في كافة المحافظات وأقليم كردستان.

يلتزم البرنامج ببناء وحدات سكنية وفق معايير تأخذ بنظر الاعتبار الحجم، التصميم وطبيعة مواد البناء وستكون سعة الوحدة السكنية الواحدة هي بحدود ١٠٠ ـ ١٢٠ متر مربع وتتكون في الحد الأدنى من (ثلاث غرف نوم، صالة، حمام، مطبخ ومخزن صغير) وسيكون شراء الوحدات السكنية من قبل المواطنين عن طريق دفعة مقدمة ودفعة عند تسليم الوحدة على ان تمول المبالغ الباقية عن طريق رهن مصرفي لمدة عشر سنوات، وسيقوم المصرف العراقي للتجارة بتنظيم تمويل شراء الوحدات السكنية بالتنسيق مع مؤسسات مالية عراقية ودولية، ترحب الهيئة الوطنية بكافة المستثمرين من داخل وخارج العراق للمشاركة بهذه الفرص الاستثمارية الكبيرة وفقاً لقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الالكتروني المبين في ادناه www.investpromo.gov.iq

او الاتصال بالهواتف (٠٧٨١٠٢٤٠٤٥٨) و(٠٧٩٠١٨٣٦١٧١) و(٠٧٧٠٢٨٧٩٢٥٨)

رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار